

اقول : نحن نرجع الى هذا الكلام في ختم البحث عن المسألة.

هـ. امتداد القول بالامكان

للقول بامكان القسم الرابع بيانات اخرى. و ذلك مثل ما قاله المحقق الحائري و هو :

«يمكن ان يتصور هذا القسم ... في ما اذا تصور جزئيا خارجيا من دون ان يعلم بالقدر المشترك بينه و بين سائر الافراد و لكنه يعلم اجمالا باشتماله على جامع مشترك بينه و بين باقي الافراد. مثله: كما اذ رأى جسما من بعيد و لم يعلم بانه حيوان او جماد... فوضع لفظا بازاء «ما هو متحد مع هذا الشخص في الواقع»... والحاصل انه كما يمكن ان يكون العام وجها لملاحظة الخاص لمكان الاتحاد في الخارج كذلك يمكن ان يكون الخاص وجها و مرآتا لملاحظة العام لعين تلك الجهة...»¹.

و قد يشدد عليه بأن مرآتية ملاحظة الخاص للعام ان كانت وافية لتصور العام في الوضع؛ فالوضع و الموضوع له عامان و ان لم تكن كافية له فكيف وضع اللفظ له بعد افتراض توقف الوضع على تصور الموضوع له على قدر الكفاية و اللزوم؟!

و تصدى التشديد على مقالة المحقق الحائري جمع كالمحققين: الخوئي و الروحاني فلاحظه ان شئت.²

و للمحقق الرشدي ايضا تقرير لاثبات امكان القسم الرابع قريب مما ذكر و خلاصته :

ان الواضع قد يلاحظ معنى و يضع اللفظ بازائه من حيث كونه ذلك المعنى و قد يلاحظ معنى و يجد فيه معنى آخر و يضع اللفظ بازائه لا من حيث كونه ذلك المعنى بل من حيث اشتماله على ذلك الاخر فيسرى الوضع الى كل ما يفيد.³

و وقع هذا التقرير موضعا للابرام من فريق⁴ و التشديد عليه من فريق آخر⁵ من دون ان ترجع مقالاتهم الى قرار واحد فكل سعى لاثبات ما رآه و تمسك الى ما وافاه .

1. درر الفوائد، ج1، ص 5؛ لاحظ ايضا وقاية الازهان، ص66.

2. لاحظ محاضرات في علم الاصول، ج1، ص52؛ منتقى الاصول، ج1، ص86.

3. بدائع الافكار، ص 40.

4. لاحظ في ذلك تحريرات في الاصول، ج1، ص51. (=المصدر، ج1، ص70).

5. عرفت ذلك من كفاية الاصول، لاحظ ايضا منتقى الاصول، ج1، ص85؛ و...

و. ما ينبغي - بل يتعين - ان يقال

- التحديث عن الوضع (واقسامه) قد يكون حديثا عن حال الوضع في بدأ خلق الانسان قبل ان يكون لفظ و وضع و ما يتعلق به و تارة لا يكون التحديث عنه منحصرًا بذلك الزمن بل القرون بعد ذلك ايضا كانت محطة النظر والقييل والقال.
- الظاهر ان افتراضهم على الاول لا الثاني. و لا اقل من كون عمدة محط نظرهم اليه.
- ايضا قد يفرض في البحث عن الوضع واقسامه ان الواضع شخص حكيم و هو صاحب تصور للخاص و العام و قادر على الانتقال من تصور الخاص الى العام وانتزاعه منه و بالعكس و قد يفرض ان الوضع كان بيد البدويين من البشر بل كان بيد الاتفاق و التدرج بلا ان كان برنامج و قرار لهم في ذلك و لا ريب في ان افتراض اكثرهم على الثاني لا الاول. و حينئذ نقول:
- ان كان النظر في الوضع على الاول في الاول و على الثاني في الثاني فكيف تلتئم مقالاتهم في الوضع و اقسامه مع هذين الافتراضين؟! فهل يصح ان يقال: ان الانسان في بدأ خلقه و قصده الى التكلم و الافهام تصور شيئا عاما كليا فخلق لفظا و وضعه بازاء ما تصوره عاما عاريا من كل ما يشخصه فصدر الوضع العام و الموضوع له العام من كتم العدم الى الوجود؟! و في ثاني احواله تصور خاصا و تجرده عن خصوصياته و جعله مرآة لعام يشمله و غيره فخلق لفظا و خصّه لهذا المعنى العام فوق الوضع الخاص و الموضوع له العام؟! افلا يصح ان يسأل جنابهم - اى الباحثون عن اقسام الوضع اعم من الموافق لمثل القسم الرابع و المخالف اياه - عن أى ظاهرة و عن اى وضع و اى واضع تحدثون و تتكلمون؟ عن وضع قد وقع في الماضي؟ فان كان كذلك - و لا بد ان يفترض ذلك - فلم يكن ربط بين واقع الوضع الذى مضى و الذى يبحثون عنه .
- و التشديد على ما ذكره في المقام ليس بمنحصر في ما ذكر؛ و ذلك مثل دعواهم كون العام مرآة للخاص و عكسه و المناقشه على عكسه بوجه عرفت و دعواهم بكفاية تصور كذا في الوضع و عدم كفاية كذا في الوضع مع ان كل ذلك لا يرجع الى محصل يعتمد عليه و يبتنى البحث في الوضع و اقسامه عليه . و كان ما ذكرناه غنى عن البيان لا يحتاج الى توضيح لاثبات المرام.
- و الذى نحن عليه في كلام موجز:
- ان الوضع لو كان امره بيد الله - تعالى - او واضع حكيم غيره فالوضع و الموضوع له قسمان و هما امان او خاصان و لا عبرة بالملحوظ الاول بعد انتقال اللاحظ من الملحوظ الاول الى الملحوظ الثاني و جعل اللفظ بازائه. و ان كان امره بيد غيره فالظاهر ان الافهام و الانتقال الى المقصود كأنه كان بغير اللفظ كالصوت ثم صدرت الفاظ مختلفة باختلاف الاقوام و الامكنة على التدرج و القاعدة تقتضى كونهما خاصين في كثير من موارد و وصل الى المعانى الكلية و استعملت الفاظ لافادة المعانى الكلية بالطبع كان اكثر الاوضاع بالتعين و التدرج. فالقسم واحد و هو الوضع و الموضوع له خاصان ثم قسمان و هم خاصان و امان. و لا وجه للقول بتربيع الاقسام او تثليثه او اكثر من ذلك. فتأمل.